عوائق أمام بناء المجتمع المدني العربي

زيد بن علي الوزير

(لقاء من إعداد مركز الحوار العربي – ١٩٩٩/١٢/٣٠)

***لماذا لم ينجح المسلمون والعرب في إقامة مؤسسات مدنية حتى اليوم؟ ولماذا حل محلها قوة تسلط لا قانون سلطة؟**

***الشائع أن الخلافة الراشدة تمثل الحكم الديني الصرف، وأن حكم من جاء بعدهم يمثل الحكم الدنيوي.. هذا غير صحيح، بل العكس هو الصحيح**

...أطرح العائق التاريخي السياسي كعائق من العوائق الحائلة دون خلق مؤسسات المجتمع المدني، إيماناً مني بأنه ما لم نتفهم أغلال الماضي السياسي بوجه خاص، فلن نفك عنا قيوده لننطلق بحرية صوب خلق سلوك سياسي ثقافي، يمكننا من إقامة مؤسسات المجتمع المدني. إن هذه الأمة التي أضناها صقيع الظلم السياسي لن تستعيد ذاتها ولن ترى طريقها إلا عبر مدخرها الحي المحفوظ في جهد مفكريها. لأن الفكر وحده هو رائد المصير والمسار. وما لم تفك أغلال اللسان الإسلامي العربي فليس هناك من سبيل إلى مصير أفضل، ولا إلى مسير آمن.

...ورقة اليوم تبحث عن جواب لسؤال واحد هو: لماذا بقينا قيد التخلف السياسي بالرغم من إمكانية التقدم من حولنا؟ ولماذا لبدنا في الماضي بالرغم من تبدل الأشكال ورفع الشعارات التقدمية وقيام دول تسمي نفسها قومية واشتراكية وتحررية وإسلامية وعلمانية الخ؟ ولماذا لم تسعفنا هذه الأنماط وأسعفت غيرنا؟.

أنا لست من الذين يذهبون إلى أن تلك المضامين تحمل فسادها في طياتها. فهذا مذهب لا أقره؛ لأن تلك المضامين نفسها قد طبقت عند غيرنا وصلحت وأثمرت من كل قانون بهيج. فلن ينكر أحد فعالية القومية في توحد الدول الأوربية، ولم ينكر أحد تجربة الاشتراكية في البلاد الاسكندنافية، ولكن القومية العربية فشلت في التوحيد العربي، وفشلت العلمانية التركية في الأداء العلماني، وفشلت الشورية في باكستان الخ. ذلك أننا جربنا مسمياتها كلها. ولكنا لم نحسن التعاون مع جوهرها وطبيعتها فأفسدناها كلها.

أيضاً، فأن هذه الورقة تحصر بحثها في مجال واحد هو المجال السياسي باعتباره البؤرة المرضية التي هي في رأيي سبب ما نحن فيه. هناك عدة أسباب أخرى ولا شك لكن البؤس السياسي هو أكثرها تأثيرا لأنه أكبر المتحكمين في إيقاع خطانا. ومن هنا فأنا لا أريد أن أتشعب في الأسباب داعيا غيري أن يتولوا ما يحسنون صنعه.

لقد كان لنا حضارة مبدعة وإنسانية ونبيلة مصدرها أفكار مشعة نابضة، لا قوة عاتية عاصفة كما حدث في كثير من الحضارات؛ فالأفكار التي فجرها الإسلام في أمتنا هي التي أنشأت تلك الحضارة الإنسانية.

يقيني أنه لن يكون هناك اعتراض سوي يدافع عن سوء الأوضاع السياسية بحجة وجود هذه الحضارة الإسلامية العربية ولا بوجود الفتوحات الواسعة والسريعة، لأن الحضارة الإسلامية لا يمكن أن نلتمسها في القصور الأموية والعباسية والفاطمية والخوارزمية والعثمانية، ولكننا نلتمسها في علم الفقه الحر وأئمته، وعلم الكلام المستنير وعلمائه، وفي الفلسفة ومفكريها، وفي العلوم ومخترعيها، وفي الطب وحكمائه. عند هؤلاء نجد الحضارة الإسلامية وإبداعاتها حتى عندما تبنى بعض الخلفاء المشروع الحضاري كالمأمون مثلا فإنما كان ذلك بسبب تلمذته لفكر المعتزلة. وما عدى تلك الومضات فلن نجد شيئا في قصور ملئت ترفا ومجونا.

والفتوحات –بعد الراشدين وعمر بن عبد العزيز وبعض الأفذاذ– لم تعد فتوحات "رسالية" ولكنها غدت إلى حد بعيد فتوحات ذرائعية توسعية. انتهت منها الهداية الحضارية وحل محلها الجباية المستأثرة. ثم إن اتساع الفتوح ليس مشروطا بوجود حضارة. فقد تمت فتوحات واسعة بقوة عقيمة. لقد فتح جنكيز خان معظم العالم القديم بدون حضارة بل ودمر الحضارة ومن قبله كانت القبائل قد دمرت حضارة روما. ومع ذلك فالنبل الذي

ظهر على الفتوحات الأموية والعباسية وغيرها كان بفعل مضامين أفكار تم دفنها في صحاري صفين وسهول كربلاء.
والنقطة الثالثة التي أقدمها قبل البحث هي أن هذه الورقة تتحدث عن المسار العام ، عن التيار الأكبر الذي تمكن، وليس على تيارات فرعية وجدت هنا وهناك وغطت هذا القطر أو ذاك لفترة من الزمن ثم ابتلعها الطوفان الكاسح. قد توجد هنا أفكار جيدة وجهود طيبة ومحاولات ممتازة لكنها محدودة بزمنها. لقد اكتسح الطوفان السياسي المنطقة كلها بعد القرن الثامن الهجري/ الثاني عشر الميلادي.
بعد توضيح هذه النقاط أطرح سؤال هذه الورقة : لماذا لم ينجح المسلمون والعرب من إقامة مؤسسات مدنية حتى اليوم بعد أن كانت الثورة الإسلامية قد بدأت في تكوينها قبل ما يزيد على ١٣٩٠ عاما؟ ولماذا حل محلها وحتى اليوم **قوة تسلط لا قانون سلطة.**
دعونا نقرأ التاريخ بحروف كبيرة ونقية فقد نجد فيها الجواب على هذا السؤال.
أقام النبي أمة ذات ثوابت محددة تصلح لكل زمان، ولا يختلف على صوابها اثنان. ومن خلال مبادئ هذه الأمة بدأ مجتمع مدني يتكون في المدينة في ظل النبوة و في ظل الخلافة البشرية. ومن خلال تلك المبادئ أيضا يتأكد القول بأن الرسول العظيم لم يقم دولة كنمط الدول المعاصرة له، ولا التي كانت قبله ولا التي جاءت بعده. لقد كانت ثورة إنسانية نقلت الأمة من المقود إلى القائد، من حاكمية الفرد إلى حاكمية الأمة. أصبحت الأمة هي الحاكمة. ومن هنا ترك لها أمور المستقبل تصيغه وفق مصالحها. بل أن في وسعي أن أزعم بأن النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أقام بالفعل مجتمعا مدنيا يحكم نفسه وفق مصالحه وثوابته، لا وفق عقائده. ويفهم الكثيرون قوله سبحانه وتعالى يقول "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والفاسقون والظالمون" على أن حكم الله هو تطبيق فقه الفقهاء، مع أن الآية واضحة في أنها تجعل الكفر والفسق والظلم على من خالف الثوابت. لا من خالف فقه الفقهاء. تلك الثوابت التي لا يختلف على صوابها اثنان.
لكي نفهم هذه النقطة بدون انفعال عاطفي علينا أن نقرأ صحيفة المدينة بحروف نقية حتى لا يظل الهيجان يقود الركاب. سنجد مبادئ هذه الصحيفة التي كانت دستور ذلك المجتمع المدني الذي يتكون قد اعتبرت رعاياه المسلمين واليهود والوثنيين أمة واحدة من دون الناس. أي من دون من لم يدخل معهم في ذلك الدستور الرائع. أما من دخل منهم فيه فله كل الحقوق وعليه كل الواجبات. ولم يكن اليهود وهم كانوا جزءا من الأمة يحكمون بشريعتهم التوراتية وبالثوابت فما ليس فيه حكم توراتي **(ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله)**
أكثر من ذلك سمحت مبادئ هذا الدستور لكل فئة وطائفة من طوائف مجتمع هذه الأمة أن تحكم نفسها بنفسها وأن تعالج أمورها بنفسها**(قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيهم)** وكل **قبيلة(يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين)** و**(لليهود دينهم وللمسلمين دينهم)** و**(على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم)** ونص الدستور– إن صح هذا التعبير–**(أن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النص والنصيحة والبر دون الإثم، وأنه لم يأثم إمرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم)** ولم يقتصر الحماية المالية والدينية على أهل الكتاب فقط بل شملت الوثنيين بني أوس مناة الذين لم يدخلوا الإسلام إلا بعد غزوة الخندق.
علينا إذن أن نقرأ صحيفة المدينة بحروف كبيرة وصوت جهير نقي حتى نرى بوضوح مبادئ المجتمع المدني اللامركزي الذي يتبرعم في الأفواف قبل أن تُذبل زهورهَ عاصفةُ الأمويين.
بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام صاغ المسلمون شأنهم السياسي بأنفسهم فاختاروا رجلا منهم بدون نص نبوي على أحد من الناس، وأقاموا مجتمعهم على فصل السلطات فكان قضائهم مستقلا،وكانت خزينتهم مستقلة، وكانت قيادتهم جماعية. كان أمين بيت المسلمين هو الذي يقرر للخليفة مرتبه، وكان القاضي هو الذي يدين أمير المؤمنين، وكان تداول السلطة يتم بالطرق السلمية. انتخب الناس أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم الحسن إلى أن اجتاحت قوات القرشي الأموي معاوية بن أبي سفيان الكوفة بالسلاح وإذا بالأمر يتحول إلى قوة وبطش شديديين.

عند ذاك حل وضع آخر. أطاح بمبادئ الأمة ومجتمعها المدني الذي يتكون، وأقام على أنقاضهما حكم القوة على أسس عشائرية داخلية وركائز قيصرية خارجية واضحة السمات. وبالتالي اتخذ التاريخ طريقه في القهر سربا.ومن ذلك التاريخ بدا حق القوة يتراكم بعضه فوق بعض كالسحب السوداء، ويضيف الخلف إلى تركة السلف أشياء وأشياء حتى استكملت دولة الفرد بنيانها على أساس أنقاض مؤسسات الأمة. واستمر نفس النمط قائما حتى اليوم بالرغم من اختلاف التسميات (إمامي، ملكي، سلطاني، أتابكي، جمهوري مدني، جمهوري عسكري). إذ نلاحظ بكل وضوح أن كل السلطات بدون استثناء قد وصلت ذروتها مع النظام العسكري الحديث. لقد لبثت تتدرج وتنمو وتنتفخ حتى بلغت ذروتها في الحكم العسكري المعاصر.كانت صلاحيات الخليفة أقل من صلاحية السلطان وصلاحية السلطان أقل من صلاحية الأتابكة وصلاحية الأتابكة أقل من صلاحيات الجنرالات الأمر الذي يثبت نمو القوة وتضائل الأمة. صور أخرى مكبرة لأمير مؤمنين من بني أمية أو من بني العباس أو من الفاطميين أو من سلطان العجم أو من أتابك السلاجقة، أو من قائد المماليك. نفس الصور تتكرر وتكبر. نفس الإشباه والنظائر تعرض وتجسم. لم يختلف شيء إلا اختلاف الكنية بين متوكل على الله، أو رئيس جمهورية منتقم بأمر بالله أو قائد عسكري مدمر بأمر الله. تعددت الأسباب والقهر واحد.

ذلك هو الإرث التاريخي السياسي كما أراه. وقد يراه غيري على غير هذه الصورة. وقل هاتوا برهانكم إن لم تصدقوا هذا الحديث.

***

والآن كيف تم استمرار هذا النمط حتى الآن؟

ينبغي أن نعرف أن النقلة التي تمت أو الانقلاب الذي تم قد حقق حضوره بآلياته هو وأدواته هو وهي آليات وأدوات تختلف عن آلية المنقلب عليه. لكنه احتفظ–وهذا شيء مهم للغاية– بتسميات المنقلب عليه من أجل أن يجذر نفسه في تربة دينية قد تم تبديلها لكي تمنحه شرعية مفقودة. وبهذه الأدوات وبتلك الآليات ألغى الانقلاب الجديد بقوته العشائرية والمالية حكم الأمة ومؤسساتها باسم الدين، وأقام مقامها حكم الفرد وتسلطه باسم الدين، وألغى قوانين الأمة التي خرج من برلمان المسجد وأقام قوانينه التي تخرج من القصر عبر فم فقهاء لهم أشداق واسعة وأصوات جهيرة ولغات تنطق باسم الله. ومن هنا بدأ الانحراف الديني يأخذ طريقه حتى حل محل الدين تماما وأصبح الانحراف الديني هو الدين نفسه، وغاب حكم الأمة، وشمخ حكم الفرد القوي. لقد **تديّن** كل شيء. و ظهر حكم الانحراف متدثرا بثياب الدين على حساب حقوق الأمة التي اختزلتها في نفسه وألغاها من حسابه.

هنا لابد من توضيح نقطة مهمة يترتب على استبيانها استيضاح حقيقة غائبة وكان لغيابها أثر كبير في ترسيخ حكم الانحراف الديني. فالشائع بل المسلم به أن الخلافة الراشدة تمثل الحكم الديني الصرف، وأن حكم من جاء بعدهم يمثل الحكم الدنيوي، وربما قالوا أنه الحكم المدني. وهذا غير صحيح تماما؛ لأن العكس هو الصحيح. ذلك أن أمير المؤمنين الدنيوي هو الذي أصبح خليفة الله على البشر، وظل الله في أرضه، والمتولي شئونهم بأمره تعالى. بينما كان خليفة المجتمع المدني المتنامي منتخب من الناس سموه خليفة. ولم يدع قط أنه خليفة الله بل نهى أبو بكر نهيا قاطعا عن ذلك، ولكن فقهاء السلطة أفتوا بصلاحيتها لخليفة التغلب وخليفة المجتمع الفردي. كذلك لم يتلقب الخليفة الراشد بالمنصور بالله ولا بالمتوكل على الله ولا بالمستنصر بالله الخ. وإنما كان اسمه أبو بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو الحسن. أيضا لم يقل أن المال مال الله وإنما سماه مال المسلمين. كذلك لم ينسب إلى الله شيئا من أفعاله، وإنما كان يعلن في حواره مع أهل الشورى رأيا يراه. كان عمر–كما يقول الإمام أبو زهرة– يجمع الصحابة**(ويستشيرهم ويبادلهم الرأي فإذا أجمعوا على أمر معين سارت عليه سياسته وأن اختلفوا تدارسوا حتى ينتهوا إلى أمر تقره جماعة الفقهاء منهم وبذلك يكون الأمر مجمعا عليه وينال بهذا الإجماع قوة ليست في الرأي المنفرد)** وبعد ذلك كان يعلن من على المنبر أنه إن أخطأ فمن نفسه وعلى السلمين أن يقوموه بسيوفهم إن لزم الأمر. لكن الحكم المتلبس بالدين أسند كل شيء سياسي لله: المال مال الله وهو خليفة الله فله الحق في التصرف المطلق فيما ورثه عن الله. أو كما قال المنصور العباسي: أنا ظل الله في أرضه وخازنه على أمواله أعطيها لم أشاء بإرادته، وأمنعها عمن أشاء بإرادته. وبهذه

الدعاوى الدينية الانحرافية أسدل ستار كثيف حال دون سماع صوت الصحابي الجليل أبي ذر: ولكن المال مال المسلمين يا معاوية، بل بدأ تشويه سيرة هذا الصحابي العظيم نفسه.

هكذا ترسخ حكم الانحراف وهكذا قبض على مفاصل المجتمع حتى اليوم وقبع خلف كل الأنماط التسلطية القائمة الآن.

***

لكن كيف استمر النمط راسخا لا يتزعزع في هذا الوقت بالرغم من رياح التغيير التي تهب من كل مكان؟

لابد من التسليم بصعوبة ابتلاع وهضم هذه الحقيقة. إذ لا يعقل أن تستمر مشكلة بهذا الحجم الكبير وفي هذا الزمن الطويل، لكن لو تلمسنا أسبابها بموضوعية فلربما سهل هضمها بمعرفة أسبابها.

وإذن فيجب أن نلتمس ذلك:

أولا: نتلمسها في **فتاوى فقهاء السلطة**. وهي الفتاوى السياسية التي قدر لها أن تسود وأن تتمكن. وهذا لا يعني خلو الساحة من فكر نقي قاوم الانحراف بشدة لكنه لم ينجح لأسباب ليس محلها هذه الورقة.

نجح فقه الانحراف وتمكن وتجذر بفعل القوة والعطاء له ومحاربة غيره بالقوة والمنع والقهر والارهاب؛ ولعل أقسى هذه الفتاوى التي أنزلها فقهاء السلطة على الأمة هو فتواهم بأن مخالفة التشريعات التي يصدرها "خلفاء الله" تحسب تعديا على "دولة الله"!. ومن هنا بدأت دولة الانحراف الديني تأخذ شكل القداسة ، وأدى ذلك إلى أن تصبح الدولة - بحكم الضمير المخدوع- أقوى من الأمة. ثم كانت فتاواهم بأن التشريعات التي تسن لصالح إمام الدولة أو سلطانها أو رئيسها غير قابلة للنقض وأنها من المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها، بل يثاب ويؤجر من تقرب منها وخنع لها. هكذا علمنا مشايخنا في الدين. وهكذا غيبت حقوق الأمة تماما بفتوى دينية منحرفة. وكانت النتيجة أن أصبح الحق للقوة. أو بتعبير آخر أصبحت القوة سيدة الحق.

ثانيا : نلتمس سببا آخر **في الشعر العربي** بالذات الذي كان بوق السلطة وإعلامها ومنبرها وكان يؤدي نفس ما يؤديه التلفزيون والإذاعة والصحافة الرسمية والمأجورة. لأن الشعر كان شديد التأثير على الحس العربي. ولاعتزازهم به سموه ديوان العرب وسماه بعض الباحثين مرآة العرب. هكذا علمنا أساتذتنا في الأدب. وعندما نقرأ هذا الشعر نجده يتغنى بالقوة، ويشيد بالظلم، ويعلي من شأن الطغاة، ويتجاهل الأمة. كان يصدح في العواصم فتردد أهازيجه البوادي وتصبح الإشادة بالقوة صلاة السياسة اليومية تؤدى في المساجد "الضرارية" وما أكثرها!. حتى الحب تلك العاطفة النبيلة زينها شاعر قريش "عمر بن أبى ربيعه" بالاستبداد.

واستبدت مرة واحدة إنما العاجز من لا يستبد

وليس أشد منه دعوة إلا شاعر العربية الكبير المتنبي الذي أطلقها صريحة مدوية مشيدا بالظلم في صراحة فخورة حتى أنه جعل من لا يظلم عاجز وضعيف، وجعل من الظلم شيمة كريمة وسجية حميدة:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم.

وكما تزين الحب بالاستبداد، وتزين الحاكم بالظلم، أصبحت كلمة الأطلال – وهي تعبير عن الخواء المعتم – محببة إلى نفوسنا نتذوق فيها الشجى اللذيذ، ولا نسمع فيها صراخ الألم المذاب. أن معناها اللغوي يدل على البؤس والشقاء ومأوى الغيلان ومحط الغربان. ومع ذلك فإننا نجد البكاء على الأطلال يتحول في أغوار النفس إلى نشيد الإنشاد. فهل هو بكاء على الحبيب بعد أن قيض خيامه إما بكاء على العدل بعد أن سحقت أعلامه. لقد فقدنا الحبيب العادل الذي ترك لنا ورائه آثار تسفوها الرياح؛ فأصبح ترداد الأطلال تعبير عن نزوع إلى حلم تم تدميره. هل شجي الأطلال بكاء على العدل المفقود أو تعبير نفسي خفي لحالةِ تعاملٍ مع واقع أصبحنا نحس به قدرا متحكما لا نملك الانفلات منه ؟ هل هو انعكاس تآلفٍ لإدمان سياسي مخدر لا نجرأ على الإفاقة منه حتى لا نرى حقيقة انفسنا في هذا الوضع المهين؟. كان أحد الشعراء اليمينين الكبار لا يفيق من السكر يائسا من تغيير مجتمع متخلف لا يقدر على تغييره فلما سئل لماذا لا تصحو وأنت المفكر الكبير أجاب بكل بساطة: أصحو.. وما أفعل؟

ثالثا : أدى **تكرر تداول السلطة بالقوة** إلى جعل القبول بفردية المنتصر أمرا طبيعيا ومفروغا منه عند النفوس المحبطة. كان كل متغلب جديد يُستقبل كقدر يجب الرضاء به. تغلب معاوية على الخلافة بالقوة وطرح تفسيرا لتغلبه على الإمام علي مقتضاه إرادة الله التي منحته النصر لأنه مُحِقّ، وهزمت عليا لأنه على باطل.

وتغلب العباسيون على الأمويين بالقوة بإرادة الله، وقاسم الفاطميون العباسيين نصف الدولة بالقوة وبإرادة الله، وفرص البويهيون أنفسهم بالقوة وبإرادة الله. وحتى العصر الحاضر كل الحكومات التي تسمى جمهورية تقوم بالقوة تلبية لإرادة الله الذي اختارهم لإنقاذ الشعب.

رابعا: أدى **انحصار الحكم في** "بني": بني أمية، بني العباس، بن عثمان، الخ... إلى تعزيز حكم القوة الفردية. وبذلك أصبح القانون خاضعا لحق المتغلب بالقوة ولحق الفرد في الحكم بالقوة، وأصبح للحاكم وحده فقط حق الطاعة في المنشط والمكره. حتى الضمير تم إخلائه من مسئولياته.

خامسا: أدى **نمو الملكيات الكبيرة** والإقطاعيات السياسية والزراعية إلى تمكين حق الأقوى.

سادسا: ومن سوء الحظ **إخماد ثورات المصلحين** وفقهاء الدين المستنيرين بصورة متكررة حتى أثقلت النفوس بالإحباط، ومن ثم لم تعد تتلقى الأمل من ثوارها، وإنما ترجي الأمل من أقل حكامها.

سابعا: ويقيني أن **تغيير مضامين المصطلحات** كان من أشد الأسباب لنمو حكم القوة وتعميق حكم الفرد؛ فالصبر على الجلاد من أجل العدل والصبر على حد السيف ووخز الجراح من أجل مقاومة الظلم قد تحول دينا إلى الصبر على الظلم، والاستسلام للجور، والخضوع للقهر بغية الثواب في الآخرة. وتحولت الشورى الملزمة إلى نصيحة هامسة ذليلة، وتحولت الطاعة لثوابت الله وتشريعات الأمة بحفظها والدفاع عنها إلى طاعة للحاكم في المنشط والمكره وهو يدك ثوابت الله وتشريعات الأمة. والديمقراطية والعلمانية والاشتراكية والليبرالية الخ نقلت بمفهوم مغلوط، فلقد رفع ما يسمى باليمين واليسار العربي كل تلك الشعارات وكان لكل منهما تفسيره الخاص وفق رغباته، مع العلم أنه لا يوجد حتى يمين ويسار على حقيقته، ولكن وجد تسلط سمى نفسه يمنيا وتسلط سمى نفسه يسارا. تعددت الأسماء والسوط واحد. وقد ساعد على تمرير تلك التفسيرات غياب الوعي بمضامين تلك المصطلحات.

ثامنا: غياب الزعامة المدنية. عندما أحاط الخطر بالأمة الإسلامية نتيجة الغزو الصليبي والتتري لم يأت الدفاع من قبل زعماء الأمة المصلحين وإنما من قبل رؤساء القوة مثل صلاح الدين وسيف الدين قطز فكان الإنقاذ سببا في ترسيخ حكم القوة وسط مشاعر وجدت فيه تعويضا عن ذلها التاريخي. رضيت الأمة بظلمها من أجل دينها ووطنها فصبرت على مظالم صلاح الدين الداخلية في مقابل ما أنجزه من أعمال جليلة، وصبرت الأمة على قسوة المماليك من أجل تصديهم للتتر وللصليبيين. والمهم أن هذا الإنقاذ لم يأت في شكل قيادة مدنية وإنما كان دائما في شكل قيادة عسكرية فتعززت القوة وأصبح القناعة الشعبية هي: أن حكم القوة هو كل شيء، وأن القدرة على الحكم إنما هي للقوي ذي البطش الشديد. وبهذا أخلت الأمة نفسها من حقوقها. على أنه خلف من بعدهم خلف أضاعوا دفاع الصائل الخارجي وتفننوا في صولة مظالم الداخل. كان الماضي يقوم على القوة الذاتية الظالمة بكل رعونتها وطغيانها. أما اليوم فقد فقدت القوة الذاتية وجودها وقام الإسناد الخارجي مقامها.

هكذا تعزز حق القوة وأصبح من ثم هدف الحاكم الفرد الواحد الأحد هو البقاء في السلطة بأي ثمن كان. وأصبح النجاح وحده مقياسا للحق في الحكم عند أمة غابت حقوقها.

واضح من هذا أن بقاء قوة التسلط يعود إلى غياب دور الأمة أي ما نسميه اليوم مؤسسات المجتمع المدني.

***

من خلال ما تقدم يتضح أن البيت السياسي الموروث يتكون من غرفة واحدة يملئوها حاكم فرد ولا يسمح لأحد بمشاركته فيها، وقد جعل منها مكانا للعبادة والمعاملات. إن تعريف منظر الفقه السياسي الماوردي– سامحه الله– للخلافة بأنها **(موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا)**– وقد أخذ كآية سياسية دينية لا تتبدل– أثبت أن البيت ليس به غير غرفة واحدة للدين والدنيا، وعزز هذا البناء تعريف الشيعة الإمامية للخلافة بأنها **(خلافة عن رسول الله في شئون الدنيا والدين)** وهنا وقف المتعارضان يشيدان بناء واحدا .

تلك الغرفة بكل تأكيد لا تتسع لمهمات الدنيا والآخرة، ومن ثم جرى اختزال الدين والدنيا في شخص واحد ومن ثم جرى تقليص مهمتي الدارين في غرفة ضيقة مهما اتسعت.

وبالفعل فقد بقيت هذه الغرفة منغلقة علي نفسها محتفظة بما لديها لا تسمح بدخول شـــيء جديـــد يبـــدل هوائها وينعش جوها إلا ما يزيد الغرفة ضيقا وانكماشا وتعفنا. وبفعل العادة والتعود تحولـــت روائـــح التعفـــن والرطوبة إلى نوع من العبير الوَخِم.

هذا البيت ذو الغرفة الواحدة هو الذي ورثناه وورثه الحكام مع فارق واحد أنه أصبح له عشرات النمـــاذج في كل الممالك التي انفصلت أي أنها بيوت ذو غرفة واحدة فيها أمير المؤمنين ومنبر للخطابة!.

وهكذا ترك البيت (ذو الغرفة الواحدة) الأمة تطوف حوله متعبدة مستسلمة متخاذلة كمـــا تـــرك الحكـــام يزدادون عتوا ونفيرا. وعندما ورث المتأخرون هذا البيت ذا الغرفة الواحدة صنعوا مع المتغيرات الجوهريـــة ما صنع آباؤهم السابقون الذين اتخذوا من أنظمة جائرة قيصرية وكسروية أسلحة للقضاء على حاكمية الأمة من التعامل مع مؤسسات الحكم المدني الحديث فتبنوا المسميات وسحقوا الجوهر. وبدلا من ترك تلـــك المضـــامين المتألقة تنمو في خمائلها المزهرة اقتلعوها وغرسوها في مرابضهم الموبؤة، وليسدلوا ستارا كثيفـــا علـــى مـــا يفعلون استولوا على وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمقروءة وعلى منبر المسجد، وكرسي الكنيسة حتى لـــم يبق هناك منفذ واحد يسمح به سوى الشكوى والأنين في بعض الجرائد وفي بعض الأمكنة على شرط إلا تنطق بالفاجعة وإذا ما اقتربت من الأماكن المحرمة أسرع إليها سيف الرقيب فأرجعها تتـــأوه فـــي محاجرهـــا، وإذا تجاوزت ذلك ولمست ما يستشف منه نقضا للمحرمات الحاكمة تلقفها السجن والإغلاق.

ولم يكتف الحكام بذلك بل أرسلوا صحفهم وإذاعتهم وتلفزيوناتهم تلاحق المهاجر حيثما كان تمـــلا الجـــو بنفس لغة الداخل التي هرب منها وسد أذنه من سماعها لما بها من زيف التعبير وخداع الكلمات وسؤ العـــرض مستغلين حنينه وأشواقه لوطنه التي ترغمه على الاستماع لأخبار بلاده على كره منه بدافع العاطفة وإن كان ما يسمعه ألما يسيل، وحزنا يتدفق؛ فالحنين للوطن قد جعله مرغما يواصل استماع المنكر. وهكـــذا وجـــد نفســـه مضطرا يسمع التباهي -وهو بحقيقة ما يسمع عليم- بلغة الحضارة والتقدمية والازدهار والعدل الاجتماعي.

ومن تلك الحيل أنهم يأمرون بالديمقراطية أمرا ليستبقوا الطريق على نمو مؤسسات مدنية تنبت ديمقراطية حقيقية فكانت النتيجة أن قدوا قميصها من خلف وأمام.

وتكريسا لهذا الخداع أمروا بإجراء انتخابات برلمانية لا يعرف المواطـــن معناهـــا ولا يؤمـــن المرشـــح برسالتها فامتلأت الغرفة برجال ليس لهم ألسنة وليس لهم صوت.

ثم أمروا بتشكيل نقابات متعددة قد تفوق الحاجة وتزيد على المطلوب، وعلقوا كـــل شـــعارات المجتمـــع المدني حتى يظهروا وكأنهم- وعليهم غبار عاد وثمود- يمثلون الحكم المدني، ويلبسون- وعليهم مزق العـــهد القديم – ثياب العصر الحديث. وكانت النتيجة أنني أسمع قعقعة ولا أرى طحنا. كل ما هنالك أنه أصبـــح فـــي الغرفة الواحدة زوايا وتكيات.

هناك أسماء نقابات، وهناك دعاوى بقضاء مستقل، وهناك اسم برلمان، وهناك اسم وزارات الـــخ لكـــن عند التدقيق نجد أن رئيس كل هذه الأشكال هو رئيس الغرفة الواحدة القابع فيها لحراسة الدين الذي يريد والدنيـــا الذي يقصد فهو قد جعل نفسه رئيسا عمليا عليها كلها فهو رئيس رئيس البرلمان، ورئيس البرلمان هو رئيـــس البكم الخرس الذين لا ينطقون، وهو نفسه رئيس القضاء الأعلى، ونائبه هو الصدى الحاكي يردد ما يرغب فيـــه السيد المطاع، وهو نفسه القائد الأعلى للجيش، وليس دونه قائد، وهو رئيس الوزراء المستكين، ورئيس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء المرتهن.

ولعل الفاجعة حقا هو أن الأحزاب التي كان يفترض فيها أنها الأمل الرائد والبديل الحضاري قد ســـقطت وسط هذه الفخاخ. وكان سقوطها حزينا ومروعا. وإذا كانت ثورات المصلحين القدامى قد سحقت بدون رحمـــة فهذه المعارضة التي يفترض فيها المقاومة قد انحلت من نفسها بسبب تزودها من نفس الزاد الوبـــيء المتعفـــن، وشربها من نفس الكأس المر، ومن ثم تلقائيا تبنيها لنفس المسميات. وليس أدل على ذلك أنها اعتبرت المشـــاركة في الوهم الديمقراطي عن طريق الانتخابات وسيلة للوصول إلى الديمقراطية. ونسيت أو أنسيت أن الانتخابـــات ليست وسيلة ولكنها نتيجة. نتيجة طبيعية لوجود مؤسسات المجتمع المدني. وهذا يســـلمني إلـــى القـــول بـــأن الانتخابات في العالم الثاني والعالم الثالث والرابع... لا تؤدي إلى ديمقراطية قط ذلك لأن مجـــرى الديمقراطيـــة ليس أمرا رئاسيا يفرض بالقوة ولكن الديمقراطية ليست مادة تُصدَّر، ولكنها منـــهج وســـلوك، ولا تنمـــوا فـــي

محاضن الدبابات ومرابض المدافع، ولكنها تنشأ في منبتها الطبيعي أي من مؤسسات المجتمع المدني، أما غير هذا المنبع فوحل يتدفق.

وليس هؤلاء بأقل خطايا من مشاهدي بعض المرئيات الفضائية الذين يعتقدون أنهم من خلال ما يسمعونه من حديث المرئيات الفضائية والصحافة الرسمية المهجرية أنها تسهم في خلق وعي سياسي جديد ومستقبل جديد. لكن الحقيقة أن هذه المرئيات وتلك الصحافة تؤديان إلى نفس الغرض لأنهما تكتفيان بتحليل ما جرى لا ما يجري ولا ما سيجري. بمعنى أنها تجعلنا نتفهم أوجاعنا لكنها لا تصنع مستقبلنا. إنها لا تتحدث عن المستقبل السياسي ولا عن شروط هذا المستقبل مكتفية بما تجري من تحليلات عن حاضر مضت وقائعه، وتضميد للجراح تقيحت أفعاله فتحاول أن تغسل ما حواليه لا غير، ومن هنا تأتي التعمية. إذ يعتقد الجريح أنه يتعالج بتلك الطريقة الخارجية من جراحه في حين أن جراحه باقية لم تبرأ.

إننا لا نسمع –مثلا– بحثا عن الديمقراطية متكاملا مثلا سوى ترديد لوجود خلل في الديمقراطيات العربية. وهنا نسقط في التضليل إذ لا وجود لديمقراطية في العالم العربي المعاصر حتى يكون هناك خلل فيها، ولكنها تخلق بذلك حالة وهمية نتمسك بها. إن القول بوجود خلل هو اعتراف بوجود شيء ما، ومن ثم السير وراء سراب، وراء شيء هلامي لم يتكون بعد.

وهناك منطق مشابه لبعض "الإسلامويين" عندما يرددون أن الخلل في غياب الشورى وهم في الوقت نفسه يؤذون الشورى بالقول بأنها غير ملزمة للحاكم. ومن ثم تبقى تتردد في الأسماع كلمات توحي خداعا بوجود شيء ما في حين أنه مجرد كلمات بدون محتوى أي بدون فعل. إن ما تزوقه المرئيات الفضائية فيه شميم عاطر ولا شك، ولكنه كشميم عرار الصحارى الجديبة يتحول إلى رمل وجفاف بعد سويعات مورقات...

***

... أعتقد أننا قد فرغنا الآن من العائق التاريخي في الحيلولة دون خلق نمو مؤسسات المجتمع المدني. وأريد أن أقول هنا أن العمل لتلك المؤسسات لا يتم بأدوات الماضي وطرقه ووسائله أي بحد السيف أو التغلب بالقوة، بل بخلق ثقافة سياسية جديدة واضحة متماسكة تتعمق في النفس حتى تصبح سلوكا ثقافيا عمليا؛ لقد جربنا التغلب بالقوة طيلة تاريخنا القديم منذ أن سطت دولة الأمويين على نظام الأمة في المدينة فلم نجن ألا نكالا. وجربنا الانقلابات المدنية والعسكرية في العصر الحاضر فكانتا ضغثا على إبالة، أو حمئة مدت بطين؛ لأننا عندما اعتمدنا على القوة لزحزحة القوة حكمنا بالقوة وليس بالفكرة، فكانت النتيجة أن أعدنا حكم القوة بغباء بليد. لقد ثارت الدبابة الحديثة ضد الرمح القديم، وتحاورت القنبلة الجديدة مع السيف البالي وإذا بنا نتهاوى في بلوعوم مدفع طويل.

لماذا وضعنا القوة قبل الفكرة؟

الجواب بسيط للغاية لأن تراث القوة هو الإرث الوحيد المتحكم في الأعماق بمخلب صقر وناب نمر. والدليل على ذلك أننا نجد أن الأحزاب المدنية التي قدمت نفسها في صورة مستقبل زاه ومتألق لم تستطع أن تخرج من مفهوم القوة. وإذا بالقلم الحزبي الذي كان أملا متألقا قد كتب تاريخه بقاز دبابة، فكان صورة أخرى لظل ضابط، أو شكل شيخ القبيلة وإذا بنا نتهاوى في بلعوم القلم الأسود.

لقد تم الانقلاب الجديد على الآلية الحديثة عن طريق التحايل عليها برفع أكفانها بيارق جديدة. لقد أصبح الكفن الممزق ببرق القوة الديمقراطية..

<u>إن التغيير الحقيقي يأتي عند نضوج الرؤية. لا قبلها. عندئذ يكون التغيير هو التعبير الأسمى لخلق الأفضل وإلا فالضباب يحيط بالصورة من جهاتها الأربع</u>. وفي هذه الحالة الضبابية تكون النتائج متسقة مع ماضيها وتتشابه الخلائق والطباع، وتختفي الفوارق بين عمامة الإمام وقبعة الضابط وسماطة الشيخ. والأهم من ذلك نتيجة لهذه العلاقة المحرمة يصبح الخوف المتبادل بين الحاكم والمحكوم.

يتراءى البيت السياسي ذو الغرفة الواحدة قمة بدون أساس، محاط بمدفع ودبابة ومالكه باسط ذراعيه بالوسيط لو اطلعت عليه لملئت منه رعبا، لكن لو تأملته قليلا ودرست قوة أسواره، و مرابض نيرانه، وفكرت في حقيقة قوته لوجدته كقصور شوقي: **ممسكا بعضها من الذعر بعضا**. وما تلك الحراسات المصفحات، وتسخير المخابرات، وشراء الضمائر، وتفزيع السائر، إلا دليل على الرعب الجاثم.

هذا يعني أن هذه القوة المتغطرسة المظهر يلفها الرعب ويكتنفها الخوف ولديها ما لـدى المواطـن مـن الذعر، كل يخاف الآخر ويحذره. ولكن ما دام والأمر على تلك الصورة المذعورة (أرجو تأمل هـذه الحقيقـة) فهي أقل خطرا على الفئران البشرية من أن تجد من يعلق الجرس؟

فمن يعلق الجرس؟

هنا أدعو جميع المفكرين أن يولوا هذا الموضوع حقه. و أن نواجه الحقيقة بعيـون الحقيقـة لا بعيـون مستأجرة أو مريضة أو خائفة. يجب أن تنتهي وصفات التبريرات والتلفيقات التي أصبحت فـي النهايـة مـع تكرارها وصبغها بالدين والوطنية والمجد والافتخار و"باريس مربط خيلنا"... وصفـات ناجحـة فـي التجميـد والجمود.

لابد من مصارحة حقيقية عند دراسة أسباب هذا الركام. هناك أغلال كثيرة لا يجوز أن نسـميها بغـير اسمها. إذن لابد من المواجهة، لابد من المحاسبة الدقيقة، لابد من كشف الأوراق، لابد من الصدمات الكهربائيـة العلاجية حتى يتساقط ما تلبد في الذهن ولصق بالنفس من ورق جاف .

إننا بحاجة إلى فهم علمي لمصطلحات الديمقراطية، إلى فهم علمي لمؤسسات المجتمع المدني، إلـى فـهم علمي للعلمانية، لليبرالية، للاشتراكية الخ.. حتى لا نبقى نتجالد بالمصلحات المعكوسة فيرتفع الغبـار ويحجـب الرؤية ونبقى نتجالد وسط الظلام ولا نرى شيئا سوى أجسامنا وهي تتحرك في الظلام فنجري ورائـها. إننـا- حكاما وأحزابا- بحاجة إلى أن ندرس الديمقراطية دراسة علمية قبل أن نتباهى برفـع شـعاراتها مـن أجـل المزايدات السياسية. لقد ثبت بالفعل أن كثيرا من الأحزاب التي رفعت شعار الديمقراطية لما وصلت إلى الحكم- مثلها مثل العسكر- شنقت الديمقراطية في ماسورة دبابة...

* * *

لا أظنني في هذه الورقة قد أوفيت بكل العوائق التاريخية ولا بقية العوائـق لكننـي أدعـو غـيري أن يشاركني فيها فليس الجهد الواحد بقادر على أن يحيي الموتى

ولو كان غلا واحدا لا اتقيته ولكنه غل وثان وثالث.